

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SYNDICAT NATIONAL
DES MAGISTRATS



النقابة الوطنية
للقضاة

إن النقابة الوطنية للقضاة بعد الإجماع الأول لمكتبها التنفيذي، عقب التجديد الكلي لهيكلها وباعتبارها الممثل الرسمي لمنتسبي السلطة القضائية، فإنها تتوجه الى الرأي العام للتعبير عن موقفها المبدئي من بعض المسائل، وردا على بعض الانشغالات المتداولة لدى مختلف الأوساط في النقاط التالية:

أولا: رفضها المطلق لكل الاتهامات الموجهة لمرفق القضاء ورجاله، التي من خلالها دأبت كثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية على رسم صورة نمطية لعمل القضاء، من كونه لا يتحرك إلا بإيعاز.

ثانيا: إن القضاة يرفضون التعامل معهم كجهاز يتحرك بالأوامر تارة و بالإستدعاء تارة أخرى ويتمسكون بحقوقهم الدستوري المطالب به شعبيا، بأنهم سلطة مستقلة تباشر مهامها وفقا لمبادئ الشرعية والمساواة وبمنهج قوامه التجرد وغاياته الإنصاف، ولأجل ذلك هم يقفون على مسافة واحدة من جميع أطراف المجتمع، ويدعون الجميع إلى وضع الثقة الواجبة فيهم دون وصاية أو ضغط.

ثالثا: إن الضمانة والحماية الوحيدة للعدالة والقضاة لا تتأتى من أي جهة خارجية عن دائرة السلطة القضائية، بل تتجسد بجملة من الإجراءات تكرس الاستقلالية التامة للقضاة، انطلاقا من مراجعة القوانين وإعادة النظر في الهياكل التي تنظم عمل القاضي ومساعد المهني.

رابعا: ستعمل النقابة على تقديم السند المادي والمعنوي للسادة القضاة، بالوقوف في وجه كل من يحاول المساس باعتبارهم واستقلاليتهم، سواء تصرّحا أو تلميحا أو بأي تصرف مادي أخذ ويكون ذلك بالتأسيس طرفا مدنيا ضد هؤلاء.

وأخيرا، فإنه لا يمكن الكلام عن عدالة مستقلة تتمتع بالحماية، في ظل القوانين والهياكل الحالية التي تنظم المسار المهني للقاضي، والتي ثبت عدم جدواها، لذلك فالنداء بحرية الجزائر الجديدة، يستوجب لزاما العنادة بحرية واستقلالية القضاء وتخليصه من كل المعوقات العادية والبشرية، وهو ما نصبوا إليه ونعمل على تحقيقه من أجل المساهمة الفعالة في إخراج البلاد من أزمتها والسير بها إلى بر الأمان، بمعية الشعب صاحب السيادة، في إطار مؤسساته الدستورية التي تعبر عن إرادته الحرة.

الجزائر في: 11/05/2019



عاشت الجزائر حرة مستقلة
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار